

المجردون من الجنسية في سوريا
متسللون غير شرعيين
أم ضحايا السياسات القومية؟



«كُرد ووتش» هو أحد مشاريع
«المركز الأوروبي للدراسات الكردية»
Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
Emser Straße 26
12051 Berlin
Germany

Telefon: +49 – 30 – 62 60 70 32
Fax: +49 – 721 – 1 51 30 34 61
info@kurdwatch.org

المجردون من الجنسية في سوريا

متسللون غير شرعيين أم ضحايا السياسات القومية؟

مع صدور المرسوم التشريعي رقم ٩٣ بتاريخ ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٦٢ قررت الحكومة السورية إجراء إحصاء استثنائي في محافظة الحسكة. ونفذ المرسوم في يوم ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢. وتبعاً لهذا الإجراء جرد ١٢٠ ألف كردي من الجنسية السورية، وبالتالي من الحقوق المدنية الأساسية. وبما أن أبناء الأجانب المسجلين يعتبرون في حكم الأجانب، فقد تصاعد عددهم بشكل كبير في العقود الأخيرة.

حتى اليوم يختلف المراقبون في تقييم عملية التجريد من الجنسية، فهل كانت إجراءً تقنياً كما تزعم الحكومة السورية إلى يومنا هذا، أم أنها إجراء سياسي؟ وهل يجب لهم إحصاء ١٩٦٢ في ضوء سياسة التعریب، مثلها كمثل خطة محمد طلب هلال لعام ١٩٦٦ أو «الحزام العربي» في المثلث التركي العراقي السوري بين أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٦؟ ما هي الأهداف السياسية لعملية الإحصاء الاستثنائي؟ من استفاد منه؟ لاستيعاب أبعاد هذه الأسئلة لا بد من العودة إلى تاريخ عملية التجريد من الجنسية اعتماداً على تحليل الفقرات الأساسية للمرسوم المذكور وظروف تنفيذ عملية الإحصاء.

من ناحية أخرى سيتم تحليل المضائق والقيود المفروضة على الأكراد المجردين من الجنسية في الوقت الراهن، مع التركيز بوجه خاص على الإجراءات البيروقراطية (كمعاملات تسجيل الزواج مثلاً). وهنا سنسلط الضوء أيضاً على مجموعة أخرى، معروفة باسم «المكتومين» (وهم الأشخاص عديمي الجنسية غير المسجلين) وعلاقتهم بإحصاء ١٩٦٢.

أخيراً، سيتم التطرق إلى أوضاع المجردين من الجنسية منذ استلام الرئيس بشار الأسد لمقاليد السلطة، من منظار السياسيين الداخلية والخارجية.

لمحة تاريخية

اتخذ قرار إجراء الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة إبان عهد «الانفصال»، مع حل الاتحاد القائم بين سوريا ومصر تحت مسمى «الجمهورية

العربية المتحدة»، وذلك بين ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، وأول انقلاب قام به حزب البعث في سوريا في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣.

في عهد الوحدة تم تفكك المؤسسات السياسية في سوريا،¹ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهرت مساعٍ لإجراء إصلاحات اجتماعية- اقتصادية بعيدة المدى.

ففي عام ١٩٥٩ صدر قانون تنظيم العلاقات الزراعية وأيضاً قانون الإصلاح الزراعي. وللمرة الأولى في تاريخ سوريا نظم قانون تنظيم العلاقات الزراعية العلاقة القائمة بين كبار المالكين والمتنفعين والعمل. فحدد ساعات العمل الأسبوعية والحد الأدنى للأجر، ومنع الانتفاع الأبدى، ونظم أصول توزيع المحاصيل بين المالك والمتنفع. أما قانون الإصلاح الزراعي، فحدد سقف ملكية الأراضي المسموح به (١٢٠ هكتار مروي أو ٤٦٠ هكتار بعل)، وأمر بتأميم الأراضي التي تتجاوز هذه المساحة ليصار إلى توزيعها. وقد بلغت المساحة التي تقرر توزيعها على الفلاحين حسب هذا القانون ٣.١ مليون هكتار. هكذا، وضعت الدولة يدها على نصف مساحة الأراضي تقريباً حتى عام ١٩٦١، لكنها لم توزع أكثر من ٦٠ ألف هكتار على ٤٥٠٠ عائلة.² حظر قانون العمل الصادر في نيسان (أبريل) ١٩٥٩ على القابات ممارسة النشاط السياسي، وكذلك الإضرابات العمالية، بينما مثل قانون التأمينات الاجتماعية بدايةً لتطبيق أنظمة التأمين على الحياة، العجز، حوادث العمل والتقادع. وقد ازداد حجم التبادل التجاري بين سوريا ومصر، كما اتسعت مساحة تشجيع الاستثمارات الخاصة من قبل الدولة، ما عاد بالفوائد خاصة على البرجوازية السورية. لكن وبسبب الدعم غير الكافي الذي أبداً القطاع الخاص لسياسة التنمية التي انتهتها الدولة، ولتهريب الأموال الخاصة إلى الخارج وكذلك لأسباب أخرى متعلقة بالسلطة السياسية، جرت في تموز (يوليو) عام ١٩٦١ عمليات تأميم البنوك، مؤسسات التأمين و الشركات الصناعية الكبيرة، أثارت استياءً لدى أبناء الطبقة الوسطى.

التدابير المذكورة آنفاً والتأمين، مثلت سبباً حاسماً للانقلاب الذي قام به «الإنفصاليون» في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ الذي قاده مجموعة من الضباط المحافظين. ومع هذا الانقلاب استعادت سوريا استقلالها وتسلمت الحكومة الانقلالية المؤلفة من البرجوازية اليمينية السلطات المدنية.

خلال السنة والنصف التالية تعاقبت على سوريا حكومات خمس، لكن السلطات التي تمنت بها ظلت محدودة نظراً لكثره الانقلابات أو محاولات الانقلاب، ولتدخل الجيش في القرارات السياسية، بما فيها تشكيل الحكومة. كان هدف «الانفصاليين» إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، وخاصة إلغاء قرارات التأمين والإصلاح الزراعي. وكانت القرارات المتخذة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ وآذار (مارس) ١٩٦٣ كثيرة التناقض. فمثلاً

تم رفع سقف الملكية حسب قانون الإصلاح الزراعي كثيراً، كما ألغيت قرارات تأمين الشركات. لكن لم يمض وقت طويل حتى أعيد فوانيين الإصلاح الزراعي إلى ما كانت عليه سابقاً، وأعيد تأمين الشركات الخاصة الكبيرة. رفع التأمين عن البنوك السورية بينما ظلت البنوك غير العربية تحت التأمين وفرضت قيود مشددة على البنوك العربية غير السورية.

وفي تاريخ ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٦٢ أصدر الرئيس ناظم القديسي المرسوم رقم ٩٣، وذلك في الأيام الأخيرة لحكومة بشير العظمة. وقد وافقت الحكومة على المرسوم قبل يوم واحد فقط من انتهاء مهامها، إذ كان أحد آخر الإجراءات التي تتخذها. فالحكومة الواهنة لم تكن قادرة على إدارة البلاد فاستقالت، وتولى رئاسة الحكومة الجديدة خالد العظم بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، وطبقت حكومته المرسوم رقم ٩٣ في يوم ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢. كان محافظ الحسكة، والوزير في عدة حكومات، سعيد السيد هو القوة المحركة من وراء قرار الإحصاء، وألح على جميع الحكومات إجراء إحصاء في محافظة الحسكة حتى نجح في مسعاه أخيراً. يصف السيد نفسه في مذكراته بـ «القومي العربي المنظر» وهدفه الأوحد في حياته هو «الوحدة العربية».³ برر السيد هذا الإحصاء وتجريد الأكراد من الجنسية بأن «عملية تسلل الأكراد الأتراك إلى سوريا تشكل مؤامرة تهدف إلى توطين بعض الفئات غير العربية ضمن المثلث البترولي في سوريا». ويعود تعريف «المثلث البترولي» إلى عام ١٩٦٢ حين بدأ التنافس بين شركات نفط أوروبية وأمريكية صغيرة على استثمار النفط المستكشف في المنطقة. وصرح السيد آنذاك بأن «هجرة الأكراد الأتراك إلى سوريا تشكل خطراً كبيراً على سلامة سوريا العربية» وشدد على أن «توزيع الأراضي لا يجري جزافاً وعلى كلّ طامع، إنما يجري بناءً على قواعد ثابتة محددة، ولا يتناول إلا أبناء البلاد فقط؛ أما الغريب فلن يكون له أيّ نصيبٍ في الأرضي التي توزّع».⁴

حكومة العظم ذاتها استخدمت مثل هذه التعبير في محاولة منها لتهبيج الرأي العام بأن وصفت المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي بـ «المتسليين» المشبوهين، الطامعين بالأراضي، الذين يشكلون خطراً على «أمن سوريا» و«عروبتها» ومن ثم «سيادتها».⁵

لكن سعيد السيد، كما يبدو، وجد مزيداً من الخلفاء لمشروعه، هم كبار المالك المقيمين في محافظة الحسكة. فقد مثل الإحصاء وما ترتب عنه من تجريد، فرصة ثمينة لهذه الشريحة للنفاذ من تأمين أراضيهم في إطار قانون الإصلاح الزراعي، واستعادة الأراضي المصادرتهم منهم سابقاً. فإذا كان الفلاحون الكرد «متسليين مشبوهين» ولا يحق لهم الاستفادة من توزيع الأراضي، فقد ينعكس

هذا إيجاباً على كبار المالكين. يبقى من غير الواضح محاولات كبار المالكين الكرد وغيرهم الاستفادة من الإحصاء، أو هل استفادوا منه فعلاً. في مقالته يسلط جمال باروت الضوء على نائب البرلمان والوزير ومالك الأراضي الكردي عبد الباقي نظام الدين، الذي تمكن من استعادة أراضيه التي وزعت على الفلاحين كونهم «متسللين»، إلا أنه في النهاية تم الاستيلاء على أراضيه، بل وجُرد قسم من أسرته من الجنسية السورية بحجة أنهم «أجانب أتراك».⁶

من نص المرسوم ذاته يتضح أن الإحصاء لم يكن مجرد تحديث للسجلات أو إعادة ترتيبها.⁷ جاء في المادة الأولى من المرسوم المشبوه: «يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد».

تحدد المادة ١٩ (أ)، كيفية إثبات الجنسية السورية في إطار هذا الإحصاء. فأولاً يجب تقديم وثائق خاصة:

«يتوجب على كل شخص من رعايا الجمهورية العربية السورية مسجل في سجلات الأحوال المدنية في محافظة الحسكة أن يستحصل خلال المهلة التي تحدد بقرار من وزير الداخلية على صورة قيده وقيد عائلته المدون في السجل المدني لابرازها إلى موظفي الإحصاء يوم الإحصاء، ويقوم دفتر العائلة وتذكرة الهوية مقام صورة القيد».

ومن لا يتقيّد بهذا يعرض نفسه للعقوبة بموجب المادة ٢٣ (ج):

«مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تتص楚 عليها قوانين أخرى يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من خمسمائة إلى ألفي ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلّى ببيانات كاذبة أمام لجان الإحصاء أو السلطات المختصة بقصد إثبات الجنسية العربية السورية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك».

علاوة على هذا يجب ملء استمرارات الإحصاء وتقوم لجان التسجيل باختبار البيانات الواردة فيها بموجب المادة ١٠:

«قبل تسجيل السكان في السجل المدني تقوم لجان التسجيل بالتحقيق والتثبت بجميع الطرق والوسائل عن صحة البيانات المدونة في استمرارات الإحصاء المدلّى بها من قبل أصحاب العلاقة، وخاصة بمطابقة هذه المعلومات مع محتويات سجلات الأحوال المدنية الأساسية السابقة وعرض النتيجة على اللجنة المركزية لتقرير التسجيل أو عدمه».

وإذا ظهر للجان التسجيل بنتيجة البحث والتحقيق أن هنالك بيانات في استمرارات الإحصاء ناقصة أو غير مطابقة للواقع عمدت من تلقاء نفسها أو بطلب من من

صاحب القرار النهائي في التسجيل لدى دائرة الأحوال المدنية ليست لجان التسجيل ولا اللجان المركزية، بل ما يسمى باللجنة العليا حسب المادة ٧. وهذه اللجنة أيضا هي صاحبة القرار النهائي في قانونية الشكاوى، كما جاء في المادة ٤:

« يستطيع ذوو العلاقة طلب قيد ما يتعلق بهم من الواقعات المنسية أو تصحيح ما يتعلق بهم من الأخطاء الواقعة في الإحصاء أو التسجيل خلال مهلة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ نشر قرار اختتام التسجيل، وذلك بموجب طلب خطي يقدمونه إلى رئيس اللجنة المركزية في المحافظة وبعد أن تقوم هذه اللجنة بالتحقيق تتخذ قرارها في الموضوع، ويعفى المستدعون من الجزاء والغرامة. وهذا القرار تابع للاستئناف أمام اللجنة العليا».

وبعد انتهاء المهلة المحددة لا يمكن إدخال البيانات المتعلقة بالولادات والوفيات والزواج أو إجراء التصحيح على القيد المثبتة إلا بقرار من المحكمة المختصة (المادة ١٦). كما حددت الأسس والنظم في حال تعيب الشخص خارج محافظة الحسكة أو كان في الخارج في يوم الإحصاء حسب المادة ٢٠:

«على كل شخص من رعايا الجمهورية العربية السورية مسجل في سجلات الأحوال المدنية الحالية في محافظة الحسكة أو مكتوم أصله من المحافظة المذكورة، وكان في يوم الإحصاء موجودا خارج المحافظة أن يراجع أمين السجل المدني في الجهة الموجود فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحصاء لتنظيم الاستمارة المتعلقة بتسجيله وتسييله وأفراد عائلته وعلى أمين السجل المدني أن يحيل هذه الاستمارة إلى أمين السجل المدني في محل قيده أو المحل الذي يرغب القيد فيه إذا كان مكتوما ليحيلها هذا الأخير بدوره إلى اللجنة المحلية للتحقيق عليها [...] أما إذا كانت إقامة هذا الشخص في الخارج فعليه أن يراجع قنصل الجمهورية العربية السورية في البلد الذي يقيم فيه لتنظيم الاستمارة المشار إليها خلال ثلاثة أشهر من الإحصاء [...]».»

والأشخاص الذين لم يقيدوا في سجلات الأحوال المدنية بصفتهم عرب سوريين يحصلون على قيد بصفة «أجانب مسجلين».

الملاحظ هنا هو قصر المهلة المحددة لإجراء الإحصاء – يوم واحد – وكذلك المهلة المحددة للاستئناف – ثلاثة أشهر – أو المهلة المحددة للأشخاص والعائلات الذين لم يكونوا متواجدين يوم الإحصاء في محافظة الحسكة، وبالتالي لم يتثنّ لهم تسجيل أنفسهم وعائلاتهم. يشار إلى هذا، لأن سكان محافظة الحسكة قرويون غير متمكّنين غالبا من القراءة والكتابة، ولا يتصلون بالدوائر الحكومية إلا نادرا،

ولا يختلف الحال بصدق إثبات الهوية بإخراج القيد الفردي أو العائلي أو، في حال عدم توفرها، بالهوية الشخصية أو دفتر عائلة.

الواقع هو أن عدداً كبيراً من عائلات الفلاحين الكردية أو العربية لم تكن مقيدة في سجلات الأحوال المدنية في ستينيات القرن الماضي، بصرف النظر عن فترة قدومهم إلى الأراضي السورية، إذ لم تكن القيود قاعدة معمول بها لدى الجميع. إن مرسوماً يطلب بتقديم أوراق رسمية خلال فترة وجيزة بحيث لا تستطيع الكثير من العائلات تقديمها، لأنها ببساطة لا تملكونها، الأمر الذي كانت الدوائر المسؤولة تعرفه تماماً، هكذا مرسوم لا يهدف إلى تصحيح السجلات المدنية.

هنا يطأ أيضاً السؤال عن الكيفية التي أعلم بها الشعب بعملية الإحصاء والمهل المحددة له. تکاد الصحف الصادرة آنذاك تخلو من الإشارة إلى عملية الإحصاء،⁸ هذا بصرف النظر عن أن المطبوعات لم تكن تصل إلى الشعب إلا بالكاد.

جرت خروقات كثيرة أثناء عملية الإحصاء، يعود بعضها إلى ضيق الوقت من ناحية، إلا أنها من ناحية أخرى تتعدى مسألة المهل المحددة. فهناك أقوال شهود عيان كثيرة تدل على أن القائمين على العملية لم يتوجهوا إلى المواطنين شخصياً بل ذهبوا إلى المخاتير وحدهم، ليستعملوا منهم من هو سوري الأصل ومن جاء من البلدان المجاورة. بهذا قرر المخاتير مصير الأهالي وفجأة وقعت في أيديهم سلطة قوية ولا بد أنهم اعتمدوا في أقوالهم على مصالحهم الخاصة أو صفوا حساباتهم مع بعض الأهالي،⁹ هذا إن كانوا يعلمون أصلاً معنى الإحصاء. وهذا يجوز أيضاً على كبار المالك في المنطقة. فلا بد أن هؤلاء أيضاً باعتبارهم شخصيات موثوقة بها مثل المخاتير بشأن أصول الأهالي، قد فتح لهم المجال ليصموا الفلاحين الذين يعيشون على أراضيهم السابقة بالمتسللين. كما كان الموظفون الذين قاموا بعملية الإحصاء مصدراً آخر من مصادر الخطأ. جاء في مقال لمجلة «صوت العرب»:

«وقد شهد صديقي بعيني رأسه مشهداً في إحدى دوائر الأحوال المدنية، كردي يحمل دفتر عائلة ومع ذلك فالموظف يقول له: "مالك عندي قيد"». ¹⁰

إن مثل هذه الأخطاء المقصودة في البيانات – علاوة على التقصير وضيق الوقت – تبين لماذا احتفظ أخ بجنسينه بينما جرد الآخر منها، أو أن الآبوين يحملون الجنسية السورية، بينما فقدها أبناؤهم.

اتبعت الحكومات السورية المتعاقبة منذ ١٩٦٢ مختلف الاستراتيجيات لتبرير ما حدث عندما تأتي على ذكر الإحصاء الاستثنائي. فمن ناحية تمسك البعض بحجج

حكومة العظم، بأن المجردين هم من الـكرد المتسللين. وعلى هذا الغرار كانت مزاعم الحكومة السورية في تموز (يوليو) ١٩٩٦:

«مع مطلع العام ١٩٥٤ بدأ الأكراد بالتسلي إلى محافظة الحسكة. جاءوا على شكل أفراد أو جماعات من الدول المجاورة، خاصة من تركيا، وتسلاوا عبر الحدود بطريقة غير شرعية بين رأس العين والمالكية. مع الوقت قطنوا بصورة غير شرعية في مراكز سكانية حدودية مثل رأس الرباسية، عامودا، القامشلي، القحطانية والمالكية إلى أن شكلوا الأكثريّة في هذه المناطق تدريجياً. تمكن كثير من هؤلاء الأكراد من تسجيل أنفسهم في القيد الرسمي بصورة غير قانونية، كما تمكنوا أيضاً وبأساليب مختلفة من الحصول على بطاقات هوية بمساعدة زعماء العشائر أو الأقرباء. قاموا بهذا بقصد السكن والاستيلاء على الأماكن، خاصة بعد إقرار قانون الإصلاح الزراعي، لكي يستفيدوا بذلك من إعادة توزيع الأراضي». ^{١١}

تم البرهان على نظرية «التسلي غير الشرعي» بنسبة النمو السكاني العالية في محافظة الحسكة بين أعوام ١٩٥٤ و١٩٦١. حسب الإحصائيات الرسمية ازداد عدد السكان في هذه الفترة من ٢٤٠ ألفاً إلى ٣٠٥ ألف، أي بنسبة ٦٢٪. وحسب عينة إحصائية أجرتها الحكومة السورية عام ١٩٦٢ فإن العدد الحقيقي للسكان بلغ عام ١٩٦٢ ما مقداره ٣٤٠ ألفاً.^{١٢}

إلا أن التعليل أعلاه يطرح عدة أسئلة. أولها، في زمن الإحصاء ذاته قدمت الشكوك بإمكانية هجرة كبيرة للأكراد من تركيا إلى سوريا. في مقال لمجلة صوت العرب ينكر الكاتب هذه الهجرة، ويكتب عن لقاء غير بعيد مع صديق يعمل في الزراعة في الجزيرة:

«صادفت البارحة صديق قديماً لي يعمل في الزراعة في الجزيرة، وبعد العناق قلت له «آه يا متسلل!» فضحك طويلاً وقال: «هل صدقت الضجة التي طبّلت الدنيا عن تسلل مزعوم من تركيا إلى الجزيرة!». [...] صديقي المزارع عربي ابن عربي حتى قحطان وأنا عربي ابن عربي حتى عدنان، ولا أريد أن أدفع عن الأكراد وإن كنت أنقم في تاريخهم القديم والحديث فلا أجد لهم موقفاً ضد العروبة منذ الأيوبيين ...

ومضى صديقي يحدثني دليلاً رأيت أن اسمعه الحكومة لعلها تعتبر: ليس صحيحاً من أن متسللين بالآلاف بفدون إلى الجزيرة من تركيا». ^{١٣}

ثانياً، يشترط سلفاً أن الأكراد وحدهم قدموا من تركيا والعراق بحثاً عن حياة أفضل في محافظة الحسكة. لابد أن أخبار توزيع الأراضي الخصبة في المنطقة، خاصة في الجزيرة العليا، قد جذبت الأكراد من تركيا^{١٤} والعراق، وكذلك

المسيحيين من تركيا (من طور عابدين مثلًا) والعرب والأكراد من محافظات سوريا الأخرى وكذلك العرب من العراق وتركيا.¹⁵ ويمكن تعليل زيادة نسبة السكان على هذا الأساس. لكن التجريد من الجنسية طبق عام ١٩٦٢ على الأكراد فقط، بصرف النظر عن بعض الحالات الاستثنائية الأخرى.

ثالثاً، إن عدم محاولة الحكومات السورية المتعاقبة منذ ١٩٦٢ إعادة الأكراد المجردين من الجنسية إلى تركيا أو العراق، حجة مقنعة تضحيض زعمها أن أغلب هؤلاء أتوا من هناك.

رابعاً وأخيراً، تجدر ملاحظة أنه لا توجد حالة واحدة حملت فيها مسؤولية تسجيل أكراد من العراق أو تركيا في القيد المدني بصورة غير شرعية على عاتق أي موظف في النفوس. لكن، وكما تؤكد الحكومات السورية، لو كان القسم الأعظم من المجردين قد سجلوا بصورة غير شرعية في القيد المدني في السابق أو غير مسجلين،¹⁶ فإن التسجيل غير الشرعي كان ظاهرة عامة، لا يمكن تفسيرها دون تورط موظفي دوائر النفوس. والسؤال هو، لماذا لم يحاسبهم أحدهم على هذا؟

الخط الثاني لتبريرات الحكومة السورية هو اعترافها بحدوث أخطاء (تقنية) أثناء عملية الإحصاء، بأن حرمان بعض الأشخاص من الجنسية قد تم عن طريق الخطأ، بينما تمكّن بعضهم من الاحتفاظ بها من دون حق. ولهذا أعطيت الفرصة للمجردين للبرهان على سكنهم في الأراضي السورية قبل ١٩٤٥ والحصول على الجنسية. وتمثلت الإثباتات المطلوبة في إبراز وثائق من قيود السجلات المدنية قبل عام ١٩٤٥، وسجلات الطوائف المسيحية أو الطائفة الآشورية حتى عام ١٩٥٠، أو وثائق تثبت أن صاحب العلاقة كان موظفاً حكومياً أو خدم الجيش في السنوات العشر السابقة لتعداد السكان، فضلاً عن وثائق الضرائب إبان فترة حكم السلطنة العثمانية.

ووفقاً لمعطيات الحكومة السورية، فقد انخفض عدد الأجانب المسجلين بين أعوام ١٩٦٦ و ١٩٨٦ من ٤٠٥٨٧ ألفاً إلى ٤٠٨٤ نسمة، ليعود ويرتفع حتى ١ آب (أغسطس) ١٩٨٥ إلى ٥٤٢١٨ بسبب عقود الزواج أو الولادات الناتجة منها، ومن ثم ارتفع حتى ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥ إلى ٦٧٤٦٥ نسمة.¹⁷

حسب شهود عيان، لم يتم تجنيس عدد كبير رغم توافر الإثباتات، أو تم تجنيسهم بعد دفع رشوات طائلة، أو على العكس كانت الوساطات والرشوات كافية لاستعادة الجنسية السورية.¹⁸ كما أن هناك حالات كثيرة لم يتم فيها تجنيس أشخاص رغم تقديمهم وثائق عثمانية تبرهن بشكل قاطع على أن عائلاتهم كانت

قاطنة في الأراضي «السورية» منذ ذلك الوقت. علاوة على ذلك، فإن أرشيف المحفوظات الذي يحتوي على وثائق الطابو العثمانية، ذات الصلة بإعادة منحهم الجنسية، قد جرى إغلاقه بعد فترة قصيرة من الزمن، وبالتالي لم يعد من الممكن للسكان استخدام هذه الوثائق كدليل.¹⁹

بهذا يستبعد أن تكون إعادة النظر في عملية التجرييد من الجنسية قد جرت من دون تحيز. بل يمكن اعتبار إحصاء ١٩٦٢ الخطوة الأولى في سياسة التعريب التي نفذت في السبعينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

التمييز العنصري اليومي – عن ظروف الحياة الآنية للأكراد الأجانب

في نهاية عام ٢٠٠٨ قامت دوائر الأحوال المدنية في محافظة الحسكة بتعهد الأجانب بناء على تعليمات الحكومة السورية. لم يتم الإعلان عن النتائج التي توصلت إليها الدوائر المعنية، إلا أن «كرد ووتش» حصلت على أعداد الأجانب من أغلب دوائر الأحوال المدنية، بينما أعداد دقيقة جدا وأخرى تم تدويرها. وحسب المعطيات فإن أعداد الأجانب في مختلف الدوائر تبدو على الشكل التالي:

الجوادية: ١٤٨٠٠

القططانية: ٧٦٥١

القامشلي: ١٢٥٠٠

الحسكة: ٢٠٠٠٠

المالكية: ٤٨٢٠٠

عامودا: ٢٨٠٠٠

الدرباسية: ١١٤٠٠

رأس العين: ١٠٠٠٠

تل تمر: ٦٣٢

العربيبة: ٧٦٨

تل حميس: ٣٨٥

وبهذا يبلغ المجموع الإجمالي حوالي ١٥٤٠٠٠ شخصا في عام ٢٠٠٨. بمقارنة

هذه العدد مع العدد الذي قدمته الحكومة السورية بتاريخ ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥ (وهو ٦٧٤٦٥) فإن عدد الأجانب يكون قد تضاعف خلال ثلاث عشرة سنة. إن سبب هذه التضاعف العددي الصارخ بسيط جدا وهو أن أبناء الأجانب يولدون بدورهم أجانبا.

فضلا عن الأجانب المسجلين في قيود الأحوال المدنية، تتواجد في سوريا مجموعة سكانية كردية مجردة من الجنسية السورية، يطلق عليها اسم المكتومين، وهم غير مقيدين لا في سجلات المواطنين ولا في سجلات الأجانب. وهؤلاء حسب مزاعم الحكومة السورية أشخاص جاؤوا إلى محافظة الحسكة بعد عام ١٩٦٢ بصورة غير شرعية وقطنوا فيها.²⁰ وحسب هذه الفرضية فقد يكون لهؤلاء جنسية أخرى، كالعراقية أو التركية، أو يحق لهم المطالبة بها على الأقل، وبذلك لم يظهر المكتومون – حسب هذه النظرية - نتيجة لإحصاء عام ١٩٦٢. وما زال هذه هو الموقف الرسمي للحكومة السورية حتى اليوم. ففي خطاب ألقاه الرئيس بشار الأسد بعد إعادة انتخابه في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٧ أمام مجلس الشعب، أعلن أن مشكلة الأجانب نتيجة إحصاء ١٩٦٢ تختلف كلها عن موضوع المكتومين.²¹

ليس من المؤكد إن كان موقف الحكومة السورية يتطابق مع الواقع، ولا بد من توخي الحذر هنا عطفا على موضوع هجرة الأكراد غير الشرعية إلى سوريا قبل ١٩٦٢، خاصة وأن أحدا لم يدع المكتومين أيضا للعودة إلى تركيا أو العراق. لكن الأمر المؤكد هو أن أطفال المكتومين يولدون أيضا مكتومين، وكذلك في حال كان أحد الوالدين غير مقيدا يولد الأطفال أجانب غير مقيدين، بصرف النظر عن وضع الوالد الآخر (الاستثناء الوحيد هنا هو أن يكون الزوج مواطنا والزوجة مكتومة، في هذه الحالة يكون الأطفال مواطنين). علاوة على هذا فإن الأطفال الذين يولدون من زواج أجنبي بمواطنة يولدون مكتومين.²²

لكن ليس هذا كل ما يقال عن أصل المكتومين، فمن المستبعد أن تكون هذه المجموعة السكانية التي بلغ عددها عام ١٩٨٥ وفقا لبيانات الحكومة السورية حوالي ٦٠ ألفا، قد نشأت فقط من أولئك المنحدرين من ذكور أجانب تزوجوا مواطنات سوريات.

يتحمل أن يكون الأشخاص الذين لم يشملهم إحصاء ١٩٦٢ قد دخلوا في عداد المكتومين.²³ كما يتحمل أن يكون عدد الذين لم يشملهم هذا الإحصاء كبيرا، إذ إن جزءا من سكان الأرياف، لم يسمع بالإحصاء أصلا نتيجة «الدعائية» الضعيفة له، كما قد يكون جزء آخر لم يدرك نهائيا معنى عدم التسجيل في القيد المدني، ولربما اعتبروا هذا نقطة في صالحهم، بما أن غير المسجلين، لن

سيان ما كان أصل المكتومين، فإن عددهم بلغ حسب تقديرات الحكومة السورية ٧٥ ألفاً عام ١٩٩٥²⁴، وهذا النمو يعود إلى الولادات الجديدة. فإذا كان متوسط النمو السكاني بين المكتومين يبلغ نفس مستوى الأجانب خلال ١٣ عاماً التالية، فإن عدد المكتومين سيكون قد بلغ ١٦٠ ألفاً عام ٢٠٠٨. وبجمع عدد الأجانب إليهم فإن عدد الأكراد المجردين من الجنسية، الأجانب والمكتومين، يبلغ ٣٠٠ ألف نسمة. على كل حال، من المتوقع أن الغالبية العظمى للأجانب والمكتومين ولدت بعد ١٩٦٢ – أي بعد الإحصاء – في سوريا.

يعطي الجدول التالي لمحنة عن شروط تسجيل المواليد الجدد في سوريا أو قيدهم في سجلات الأجانب أو حصرهم ضمن المكتومين. وكما ذكر آنفاً، فإن هذه تتعلق بقيود الوالدين. ويبين الجدول الشروط الرسمية لتسجيل الزواج بين المواطنين والأجانب أو المكتومين وتعديل وضع الأطفال.²⁵

الزوج	الزوجة	تسجيل الزواج	وضع الأطفال
مواطن	مواطنة	نعم	مواطنون
أجنبي	أجنبية	نعم	أجانب
مكتوم	مكتومة	لا	مكتومين
مواطن	أجنبية	نعم، بموافقة خاصة	مواطنون
مواطن	مكتومة	نعم بموافقة خاصة	مواطنون
أجنبي	مواطنة	نعم، بموافقة خاصة، حيث تحفظ الزوجة بقيدها	مكتومون، أو أجانب عند تسجيل الزواج
أجنبي	مكتومة	الأصلي وتعتبر في حكم العزباء	
			مكتومون، أو أجانب عند التسجيل في دفتر عائلة الأب
مكتوم	مواطنة	لا	مكتومون
مكتوم	أجنبية	لا	مكتومون

يتضح من الجدول أعلاه أن القوانين السورية لا تطبق حتى اليوم على الأجانب والمكتومين وهذا ما يخالف قانون الجنسية السوري المادة الثالثة ج، التي تعتبر «عربياً سورياً»:

«من ولد في القطر من والدين مجهولين أو مجهولي الجنسية أو لا جنسية لهما ويعتبر القبط في القطر مولوداً فيه وفي المكان الذي عثر عليه فيه ما لم يثبت

وبحسب هذه المادة يجب منح الجنسية السورية إلى أطفال الأجانب والمكتومين المولودين في سوريا. لكن الواقع بخلاف هذا.

ما يلفت الأنظار هنا هي حالات المواقف الاستثنائية لتسجيل الزواج أو تحسين وضع الأطفال.

الحالة الأولى: أن يكون الزوج مواطناً والزوجة أجنبية. في البداية يجب إثبات عقد الزواج أمام المحكمة الشرعية، ثم يجب إرفاق قرار المحكمة بإخراج القيد للزوجين أمام دائرة النفوس المختصة. وهذه بدورها ترسل الأوراق إلى دائرة الأحوال المدنية في الحسكة وتحول من هناك إلى الإدارة العامة للأحوال المدنية في دمشق.²⁶ وهذه بدورها تحيل الأوراق إلى إدارة الأمن السياسي وأمن الدولة، وتتولى فروعها في محافظة الحسكة التحقيق. بعد موافقة إدارة الأمن على تسجيل عقد الزواج، تصدر الإدارة العامة للأحوال المدنية ترخيصاً وترسله بالبريد الرسمي عبر المحافظة إلى دائرة الأحوال المدنية المحلية. وهذه تسجل الزواج وتنحو الزوجين دفتر عائلة. وتحتفظ الزوجة بخانتها الأصلية ويقيد الأطفال في خانة والدهم.

الحالة الثانية: الزوج مواطن والزوجة مكتومة. يشبه تسجيل الزواج هنا أيضاً الحالة السابقة. الفرق أن الزوجة لا تملك إخراج قيد، إنما مجرد شهادة تعريف يصدرها المختار. يسجل اسم الزوجة في دفتر عائلة الزوج، لكنها لا تحصل على خانة قيد خاصة بها.

يعتبر أطفال الزوج المواطن والزوجة الأجنبية أو المكتومة مواطنين، هذا في حال أصدر المختار شهادة ميلاد وكان زواج الوالدين مسجلاً.

الحالة الاستثنائية الثالثة، هي أن يكون الزوج أجنبي مسجل والزوجة مواطنة. إذا أراد الزوجان تسجيل الزواج، فعل الزوجة²⁷ أن ترفع لدى المحكمة الشرعية بحق الزوج دعوى «اثبات زواج» أو «اثبات زواج والاعتراف بالأطفال»، في حال كان هناك أطفال. يعترف القاضي الشرعي بحضور الشهود بالزواج أو بالزواج والأطفال ويرسل صورة عن قراره إلى دائرة النفوس المختصة. إذا كان هناك أطفال فيجب حضورهم مع والديهم برفقة شاهدين مصطفحين قرار القاضي الشرعي وشهادة الميلاد من المختار إلى مخفر الشرطة المعنى. على الشهود الإدلاء بشهادتهم أن الأطفال من نسل مقدمي الطلب. يتم تسجيل محضر، يرفق بالأوراق الأخرى ويرسل من جديد إلى دائرة النفوس. الأطفال الذين تجاوزوا عمرهم السادسة عشرة عليهم الحضور بشخصهم. تحيل دائرة النفوس الملف إلى دائرة الأحوال المدنية في الحسكة التي تحيله بدورها إلى الإدارة العامة في دمشق

و هذه تحيلها إلى إدارة الأمن السياسي. تكلف إدارة الأمن السياسي فرعها في الحسكة بالتحقيق في الملف وهذه أيضا تحيل الملف إلى الفرع المحلي. حالما تتم جميع الإجراءات يعاد كامل الملف على الطريق ذاته بالبريد الرسمي. في حال الموافقة تحصل دائرة النفوس بعد عدة أشهر على ترخيص تسجيل الزواج أو الزواج والأطفال. يتم تسجيل الزواج ويصدر دفتر عائلة خاص بالأجانب. يعتبر الأطفال، مثل أبيهم، أجانب ويقيدون في خانته. يتم تسجيل اسم الزوجة في دفتر العائلة، لكن تحت خانتها الخاصة.²⁸

الحالة التي تليها، هي أن يكون الزوج أجنبي والزوجة مكتومة. يمكن التقدم بطلب اعتراف بالزواج من قبل المحكمة الشرعية، إلا أن الزواج لا يسجل في النفوس. لكن يمكن تسجيل الأطفال في قيود الأب الأجنبي. وهنا يجب تقديم قرار المحكمة الشرعية إلى دائرة النفوس. في هذه الحالة يتحسن وضع الأطفال، الذي يعتبرون مكتومين بالولادة، ويدخلون خانة الأجانب. وبما أن زواج الآبوبين غير مسجل، فإنهما يعتبران عازبين ولا يسجل اسم الزوجة في دفتر عائلة زوجها.

يتعرض الأجانب والمكتومون إلى مضائقات مختلفة، وبما أنهم ليسوا مواطنين سوريين فلا يحق لهم الترشح أو الانتخاب. ليس بحوزتهم هوية شخصية أو جواز سفر. لإثبات الشخصية يحصل الأجنبي على إخراج قيد من سجل الأجانب لدى دائرة النفوس، لكن لا يحق لهم السفر إلى الخارج بموجبها. وفي حال رغب الأجنبي في السفر إلى خارج البلاد، فعليه التقدم بطلب جواز سفر إلى وزارة الداخلية (دائرة الهجرة والجوازات) في دمشق مرفقا بإخراج القيد وثلاث صور هوية. تحال الأوراق إلى إدارة الأمن السياسي للتحقق منها. وعند موافقة الأمن السياسي يمنح مقدم الطلب جواز سفر. وهو صالح لغاية عامين ويحق به مغادرة سوريا والعودة إليها، كما يمكن تمديده بناء على طلب خاص. وهنا يجب التقدم بطلب الموافقة على كل سفر إلى خارج البلاد.

عادة ما يحصل المكتومون على شهادة تعريف يصدرها مختار الحي أو القرية. ويكون المختار في مكان الإقامة الحالي للمكتوم مسؤولاً عن منحها، إذ يتم تأكيد هوية مقدم الطلب من قبل اثنين من الشهود، ويقوم المختار بعدها، بإرسال الشهادة إلى الدائرة المحلية، ممهورة بتوقيعه. ويرسل الطلب بعد ذلك إلى شعبة أو مفرزة الأمن السياسي، للحصول على موافقته لإصدار الشهادة. وإذا ما صدرت الموافقة، ترسل الشهادة إلى مركز محافظة الحسكة، حيث يتم التصديق على الوثيقة، ومن ثم يعاد إرسالها إلى المختار أو إلى صاحب الطلب.

لكن هناك عراقب عديدة وضعت في سبيل الحصول على شهادة التعريف، كالأمر الإداري الصادر عن محافظ الحسكة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٩٩ تحت رقم ٧٨٨٩ ي، الذي يمنع المخاتير والدواير المحلية من إصدار أي وثائق من أي نوع للمكتومين.²⁹ ورغم أن بعض المخاتير لا يطبقون هذا الأمر، إلا أن الحصول على شهادة تعريف يبقى صعب جدا. يضاف إلى هذا، أن المكتومين يضطرون في بعض الأحيان إلى الحصول على الشهادات من مناطق هي غير مناطق سكناهم، لأن المختار في محل إقامتهم ليس على استعداد للقيام بذلك. علاوة على ذلك، الشهادات، في جزء منها، موقعة من قبل المختار فقط دون أن تصادق عليها السلطات الإدارية العليا.

كلا الأجانب والمكتومين، لا يحق لهم امتلاك أراض زراعية أو عقارات أو محلات ولا شراءها، ما معناه أنه لا يحق لهم تسجيلها بأسمائهم. ولا يحق لهم الحصول على الوظائف الرسمية ولا التوريث أو الوراثة. كما لا يحق لهم الحصول على المساعدات الحكومية للمواد الغذائية ولا يحق لهم تسجيل السيارات بأسمائهم أو آليات أخرى. خلافاً للمكتومين يحق للأجانب الحصول على رخصة قيادة سيارة خاصة دون أن يكون لهم الحق في رخصة قيادة عامة.

إذا غادر الأجانب والمكتومون محافظة الحسكة فلا يحق لهم المبيت في الفنادق إلا بعد موافقة مخابرات «فرع الفنادق» التابع للأمن السياسي.

يضطر أبناء المكتومين لاستخراج شهادة تعريف خاصة للتسجيل في المدارس، ويطلب الحصول عليها الخصوص لنفس إجراءات الحصول على شهادة التعريف. ويحق لهم بعد الحصول على هذه الشهادة متابعة الدراسة حتى الثانوية، كما يحق لهم التقدم إلى امتحانات التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. إلا أنهم لا يحصلون على وثائق أو شهادات. ويمنع على المدارس منح المكتومين أي وثيقة مختومة بخاتم المدرسة.³⁰ وبناء على طلب خاص يمكن لمحافظة الحسكة أن تمنح المكتوم ورقة علامات في نهاية التعليم الأساسي أو الثانوي.

لا يحق للمكتومين الالتحاق بالجامعات، بينما يحق للأجانب الالتحاق بجميع الفروع دون أن يحق لهم ممارسة جميع المهن. فلا يسمح لهم مثلاً بممارسة المحاماة، لأن شرط ممارسة المهنة هو أن يكون ممتعاً بالجنسية السورية منذ خمس سنوات على الأقل (أو فلسطينياً)، بينما يمكنه ممارسة مهنة الطب بعد استصدار ترخيص روتنبي من وزارة الصحة، دون حق العمل في المشافي والعيادات الرسمية. وبشأن النقابات (المحامين، الأطباء، الصيادلة والمهندسين) فلا يحق للأجانب العضوية في نقابة المحامين، بينما هم محرومون من العضوية الكاملة في النقابات الطبية. وقبل نحو عامين، سمح للأجني니 العضوية في الصندوق المشترك والتي تقدم تأمینات صحية واجتماعية للأعضاء. وفي هذه الحالة يكون على الأجانب دفع رسوم تسجيل أعلى من المواطنين. يشار هنا إلى

وبخلاف المزاعم يحق للأجانب والمكتومين المعالجة في المشافي العامة.

باختصار يمكن القول أن الأجانب، والمكتومين خاصة، يتعرضون لمضايقات لا حصر لها خاصة من ناحية الحقوق السياسية، الحق في الملكية وحق التعليم واختيار المهنة. علاوة على هذا توضع عوائق إدارية كثيرة أمامهم، كما هو الحال في مسألة تسجيل زواج الأكراد المجردين من الجنسية. ويؤدي تدخل الأمن السياسي في كثير من الشؤون الإدارية إلى إلقاء أصحاب الشأن، أو أنه يكون وسيلة لاستغلالهم، بالتخويف والرشوة.

المجردون من الجنسية في عهد بشار الأسد

في عهد بشار الأسد لم تتغير السياسات المتتبعة بحق الأجانب والمكتومين كثيراً، هذا إذا صرفا النظر عن أن هذه المسألة نوقشت عدة مرات علينا. بنهاية ٢٠٠٢ وقبل بدء الحرب على العراق تشاورت الحكومة السورية أو البرلمان حول مسألة تجنيس الأكراد المجردين من الجنسية، ويزعم أن بشار الأسد شخصياً كان قد وعد شخصيات كردية أثناء زيارته لمحافظة الحسكة صيف ٢٠٠٢ بإيجاد حل للمشكلات الناجمة عن إحصاء ١٩٦٢. ويدرك الأسد ذلك في خطابه بعد أداء القسم الدستوري يوم ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٧، ويعزو عدم حدوث تطورات في هذا المجال حتى اليوم إلى الظروف السياسية العامة في المنطقة:

«من جانب آخر.. موضوع إحصاء ١٩٦٢ كان هناك أيضاً عدم معرفة بالنسبة للكثيرين في سوريا ما هو مضمون هذا الموضوع والأشياء الأخرى التي تطرح. أنا كنت في زيارة لمحافظة الحسكة عام ٢٠٠٢ في شهر آب (أغسطس).. والتقيت بكل الفعاليات.. كل الفعاليات من مختلف الشرائح من دون استثناء تحدثوا عن هذا الموضوع.. قلت لهم .. لا توجد مشكلة.. سنبدأ به. طبعاً كنا في ذلك الوقت في بدء المرحلة التي بدأت فيها الولايات المتحدة بالتحضير لغزو العراق.. وكنا في مجلس الأمن وكنا في قلب المعركة.. لم يكن هذا الأمر أولوية.. كان عمره أربعة عقود.. سرنا به بشكل بطيء.. ولكن كنا نتحرك.. وأنت حرب العراق وأنت الظروف المختلفة التي أيضاً أوقفت الكثير من الأمور بالنسبة للإصلاح الداخلي.. إلى أن وصلنا إلى عام ٢٠٠٤ وحصلت أحداث الشعب في محافظة القامشلي.. ولم نكن نعرف تماماً ما هي خلفية هذه الأحداث.. لأن البعض حاول استغلالها لأهداف غير وطنية.. ولكن لاحقاً اتضح بأن هذه الأحداث هي أحداث شغب لا علاقة لها بأي طرح غير وطني.. ولو أن البعض

حاول استغلالها. مع ذلك تم ايقاف الموضوع لإعادة دراسته بشكل واضح على خلفية هذه الأحداث.. وأعدنا تقييده في العام الماضي بمبادرة من الدولة.. فعند إعادة تقييده طالما أن الأحداث مرت ومر الزمن وواضح تماماً أنه لا يوجد حالة غير وطنية. ولكن بقيت محاولة استغلال هذا الموضوع.»³¹

لقد جرت فعلاً مناقشة مشكلة الأكراد المجردين من الجنسية وإمكانية تجنيس قسم منهم من جديد، ولا سيما في الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران (يونيو) ٢٠٠٥.³² في نيسان (أبريل) ٢٠٠٥ تم استطلاع الأجانب في رأس العين، تل تمر وعاموداً من قبل موظفي النفوس وعنابر المخابرات.³³ ويبدو أن مناقشة الموضوع قد جرت في مؤتمر الحزب نفسه، كما يدل لقاء صحفى أجرى مع رئيس الوزراء ناجي العطري بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٥. فقد جاء فيه:

«نحن لدينا مشكلة إحصاء العام ١٩٦٢، ومن بين المقررات التي اتخذت في المؤتمر القطري العاشر إعادة النظر في موضوع الإحصاء وهذا يمنح حق الجنسية لمجموعة من السوريين من أصول كردية الذين ولدوا في سوريا في فترات سابقة قديمة وهذا مطلبهم الرئيسي. أما الأكراد الباقيون الذين قدموا من تركيا والعراق سنعالجها كما تعالج في كل دول العالم أوضاع الوافدين إليها. هؤلاء ليسوا سوريين بل جاؤوا من دول الجوار ودخلوا سوريا. هنا اللعب صار بين مجموعة الأحزاب في إثارة مجموعة من القلاقل كما حدث في شمال سوريا، نحن بيهمنا الإحصاء وهؤلاء عددهم يتراوح بين ٨٠ ألف إلى ٩٠ ألف. وهناك جزء كبير منهم رحل إلى شمال العراق.»³⁴

إلا أن مؤتمر الحزب لم يعط أي نتائج وقتها. ومع خطاب القسم المذكور أعلاه عاد بشار الأسد ووعد من جديد بإيجاد حل قريب للمشكلة. وأشار إلى قانون انتهت التحضيرات التقنية له سيحل مشكلة الأجانب. وقال إن ما يقف في طريق القانون الجديد هو خلط مشكلة الأجانب بمشكلة المكتومين:

«أيضاً هناك التباس بين موضوعين.. فهناك التباس بين موضوعين ..موضوع إحصاء ١٩٦٢ وهو الأشخاص الذين أعطوا الجنسية السورية لجزء من العائلة مثلاً ولم يعط للجزء الآخر.. وهو حق لهم. وهناك موضوع ما يسمى المكتومين.. كان هناك أيضاً من يعتقد بأنهم جزء من المشكلة في ذلك الوقت. المكتومون هم أشخاص في سوريا من جنسيات مختلفة وليسوا على قيود سوريا.. ليسوا على قيود السجل المدني في سوريا أو أي سجل آخر. يعني هو موضوع آخر. كان هناك من يمزج بين موضوع المكتومين وموضوع إحصاء ١٩٦٢ . أيضاً هناك من أتى إلى سوريا من جنسيات مختلفة.. ومعظمهم من

الأكراد الذين أتوا من تركيا أو من العراق لأسباب معاشية سياسية أمنية وغيرها.³⁵ هذا الموضوع لا علاقة لنا به. نحن نتحدث عن موضوع الاحصاء. في المراحل الأخيرة تقريباً انتهى العمل التقني بالنسبة للقانون. أين توقفنا... توقفنا.. فلنا نريد لكي نمنع الاستغلال.. نريد من كل الفعاليات المعنية بهذا الموضوع أن تعرف بأن الموضوع هو فقط موضوع احصاء ١٩٦٢ .. لا نريد ان ننتقل من قضية احصاء ١٩٦٢ لكي يقولوا لدينا بعد اربعين عاماً هناك مشكلة اخرى.. مشكلة اسمها احصاء ٢٠٠٧ .. أو يكون هناك اشخاص لم يأخذوا الجنسية. أنا أقول هذا الكلام.. لأن هناك من يحاول أن يستغل هذا الموضوع مع الهيئات في أوروبا ومع الوفود التي تلقّيها وتحدث معنا في هذا الموضوع. واضح تماماً بأن هناك من يستغلها. نحن نريد أن يصدر القانون بعد أن تكون قد اتفقنا على أن هذا القانون هو الحل الوطني النهائي.. وأي طرح بعد حل موضوع الإحصاء يعتبر محاولة لهز استقرار الوطن. هذا هو الموضوع الآن.. والمشاورات مازالت مستمرة.. عندما ننتهي من هذه القضية.. القانون موجود.. وهي قضية بسيطة.. وأعتقد أن هناك اجماعاً وطنياً في سوريا حول ضرورة حل هذه المشكلة. أردت أن أعطيكم فكرة عن هذا الموضوع. كيف نفكّر».³⁶

هنا، يعلن الأسد من ناحية عن عدم إجراء تغيير على وضع المكتومين.³⁷ بل يبدو كمن يقول «أنا لن نجد حلّاً لمشكلة الأجانب إلا إذا توقفتم عن المطالبة بإيجاد حلّ للمكتومين أيضاً»، وهو في هذا يتوجه إلى الأحزاب الكردية. وفي الوقت ذاته فإنه يلغى البعد السياسي لمشكلة الأجانب. كل ما يفعله، مثله مثل جميع الحكومات السورية السابقة، هو أن يعترف بوجود أخطاء تقنية أثناء عملية الإحصاء. هذه الآراء تتعكس أيضاً في اللقاء الذي أجرته محطة تلفزيون سكاي نيوز التركية مع الأسد في كانون الأول (نوفمبر) ٢٠٠٥. هنا يعيد الأسد «المسألة الكردية» بمجملها على خطأ تقيي في الإحصاء:

«النقطة الثانية بالنسبة لنا في سوريا أن المشكلة الكردية هي مشكلة تقنية لها علاقة بإحصاء حصل في عام ١٩٦٢ ولم يكن هذا الإحصاء دقيقاً من الناحية التقنية.. ولم تكن هناك مشكلة سياسية ولو كانت هناك مشكلة سياسية تجاه الموضوع الكردي لما حصل الإحصاء في الأساس.. لذلك بالنسبة لنا في سوريا نقوم بحل هذه المشكلة أيضاً تقنياً لأنه لا توجد أية موانع سياسية.. لكن كل شيء نفكر به هو أن هذا الموضوع يرتكز على القاعدة الوطنية وعلى تاريخ سوريا الذي لم يتغير في الماضي منذ الاستقلال ولن يتغير في المستقبل».³⁸

يتضح من لقاء مع جاك بهنان هندو، بطريرك الكنيسة السورية الكاثوليكية في الحسكة، أنه وبخلاف طريقة عرض الرئيس، فإن مشكلة الأجانب مشكلة ذات طابع سياسي بحت كما ينظر إليها المدافعون عنها والمعارضون لها أيضاً. فهو

يقول إن الرئيس والحكومة يسمعون له ولبطاركة الكنائس الأخرى فيما يتعلق بالقضية الكردية في سوريا. وهم جميعاً يعارضون إعادة الجنسية إلى الأكراد الأجانب - حسب تقديراته يبلغ عددهم ٥٥٠٪ من مجموع الأكراد في شمال شرق سوريا - أولاً، لأن جميع الأكراد المجردين من الجنسية في إحصاء ١٩٦٢ إما أنهم أتراك أو عراقيون. ثانياً، لأن تجنيس هذه المجموعة يعني قلب الموازين لصالح الأكراد في شمال شرق سوريا على حساب العرب. ثالثاً، لأن الشعب الكردي لا يعرف الولاء للدولة السورية. وبرأيه فإن الحل الأمثل للمشكلة هو توطين جميع الأكراد المجردين من الجنسية في منطقة شمال العراق التي يديرها الأكراد.³⁹ يتضح من أقوال البطريرك أن هناك قوى اجتماعية مؤثرة تعارض كلها تجنيس الأكراد المجردين من الجنسية وهذا لأسباب سياسية أو ايديولوجية، كما كان في عام ١٩٦٢، أي لأسباب تتعلق بالتوازن الثنائي في المنطقة ومزاعم عدم ولاء الشعب الكردي.

نظراً إلى التركيبة السياسية الحالية لا يتوقع أحد إيجاد حل سريع لمشكلة المجردين من الجنسية. لا يستبعد الرئيس بشار الأسد إمكانية تجنيس قسم (كبير) من الأجانب، بشرط عدم التطرق بعدها لمشكلة المكتومين أو، وهذا الأفضل، عدم التطرق إلى وضع الأكراد نهائياً. من المستبعد أن توافق الأحزاب السياسية الكردية على هذا المقترن، خاصة وأنهم لا يضمنون أن يلتزم بمثل هذا الاتفاق الأكراد غير الحزبيين أو السياسيين الناشطين في المنفى. الرئيس أيضاً يعرف هذه الحقيقة. علاوة على هذا، يبدو أنه لا توجد قوى اجتماعية مؤثرة (الكنائس مثلاً) وحسب، بل وهناك أيضاً قوى ضمن الحكومة أو في أجهزة الدولة تعارض تجنيس الأجانب وتمنع تقديم أي تنازلات للأكراد. وبهذا يمكن تفسير عدم تقديم مشروع قانون - أو أي طرق أخرى للحل - لرفع الغبن اللاحق بالأجانب حتى آذار (مارس) ٢٠١٠. خاصة وأنه لم تحدث منذ عام ٢٠٠٥ أي اضطرابات جديرة بالذكر قام بها الأكراد، كما أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يبذل جهوده منذ توليه الحكم عام ٢٠٠٩ لربط سوريا من جديد بالمجتمع الدولي. وبهذا يصعب تحمل أوضاع السياسة الخارجية، إلا بالكاد، مسؤولية التوقف عن الإصلاحات.

- ١ لقد منعت جميع الأحزاب السياسية السورية، ووضع الجيش السوري تحت إمرة قيادة الجيش المصري، وسادت البيروقراطية المصرية واعتمد نظام الدولة البوليسية المصري.
- ٢ Perthes 1990: 55. ٢
- ٣ باروت 2009. ٣
- ٤ باروت 2009. هنا يقتبس باروت من مقال في جريدة الأيام، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) 1962.
- ٥ باروت 2009. هنا يقتبس باروت من لقاء مع وزير الإصلاح الزراعي في حكومة بشير العظمة أحمد عبد الكريم، جرى في ١٥ تموز (يوليو) 2009.
- ٦ باروت 2009. ٦
- ٧ يمكن الاطلاع على النص الأصلي للمرسوم كاملاً مع الترجمة على موقع <كُرد ووتش: www.kurdwatch.org> في باب «وثائق».
- ٨ هنا تستثنى مقالات قصيرة في مجلات النصر، الوحدة العربية والأيام. وهذه المقالات إما أنها تقتبس فقرات من المرسوم أو تبحث عن مساعدين لإجراء الإحصاء أو تشير إلى انتهاء العملية. لم نتمكن من العثور على جريدة واحدة تنشر في موقع مهم – الصفحة الأولى مثلاً – مقالاً عن إجراء الإحصاء أو تدعو إلى المشاركة فيه.
- ٩ للمزيد في هذا الصدد انظر تقرير 14: Human Rights Watch 1996: 14.
- ١٠ صاروخ: «كيف تتضخم الأخبار»، صوت العرب ع 2527، تاريخ 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1962.
- ١١ Human Rights Watch 1996: Appendix A 11
- ١٢ McDowall 1998: 22. ١٢
- ١٣ صاروخ: «كيف تتضخم الأخبار»، صوت العرب، ع 2527، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) 1962.
- ١٤ أدت مكتنة الزراعة في تركيا إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير بعد عام 1950 وإلى اشتداد الهجرة بحثاً عن العمل. انظر: McDowall 1996: 401- 402.
- ١٥ في محيط ماردين تعيش أقلية عربية كبيرة.
- ١٦ انظر في هذا الصدد إلى تقرير 1996 Human Rights Watch المذكور أعلاه.
- ١٧ انظر A. 17 Human Rights Watch 1996: Appendix A 17 هنا يلاحظ تناقض واضح، فإذا كان عدد الأجانب قد بلغ عام 1986 40.587 نسمة، فكيف يرتفع حتى آب (أغسطس) إلى 54.218
- ١٨ McDowall 1998: 39. ١٨
- ١٩ Human Rights Watch 1996: 14/15. ١٩
- ٢٠ Human Rights Watch 1996: 20. ٢٠
- ٢١ «أي طرح بعد حل موضوع الإحصاء يعتبر محاولة لهز استقرار الوطن»، انظر النص الكامل لكلمة الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب بعد أداء القسم الدستوري، بتاريخ 18 تموز (يوليو) 2007 على الرابط: <http://www.amude.net/Nivisar_Munteada_deep.php?newsLanguage=Munteada&newsId=6181>
- ٢٢ في المقابل، فإن الأطفال الذين يولدون لأب مواطن وأم أجنبية يعتبرون مواطنين، فالقانون السوري يحدد جنسية الأطفال حسب جنسية أبيهم.
- ٢٣ اتفاقيات مع ثلاثة محامين من محافظة الحسكة من كانون الثاني (يناير) إلى آذار (مارس) 2010، كما أن بطريرك الكنيسة السورية الكاثوليكية في الحسكة يدعم هذه النظرية.
- ٢٤ لقاء مع بطريرك جاك بنهان هندو بتاريخ 13 نيسان (أبريل) 2008 في الحسكة.
- ٢٥ تعتمد المعلومات الواردة في الجدول عن الوضع القانوني للأجانب والمكتومين على تحقیقات شاملة تم تدقیقها من قبل المحامين المذکورین أعلاه.
- ٢٦ جميع هذه الدواوين تابعة لوزارة الداخلية.
- ٢٧ حسب مصدر آخر يحق للزوج أيضاً أن يرفع الدعوى.

28 حسب معلومات أخرى لا يمكن تسجيل الزواج بين الزوج الأجنبي والزوجة المواطن إلا بعد إنجاب الأطفال. يبدو أن معلومات مصادرنا تعود إلى كون المعاملات تختلف من مكان لآخر ومن دائرة لأخرى.

29 في 27 آب (أغسطس) 2005. ولم يسلم الأمر إلى المخاتير، إنما يقال إنهم أعلموا به شفهياً من قبل المخابرات، وذلك حسب معلومات ادلّي بها محام من القامشلي، كان قد سُأله مخاتير في القامشلي عن هذا الأمر عام 2009.

30 انظر إلى الأمر الإداري رقم 4623/4724 الصادر عن وزارة التربية، مديرية التربية في الحسكة، تاريخ 17 أيلول (سبتمبر) 2008. يمكن الاطلاع على النص الكامل للأمر الإداري على موقع «كرد وتش»: www.kurdwatch.org في باب «وثائق».

31 انظر «أى طرح بعد حل موضوع الاحصاء يعتبر محاولة لهز استقرار الوطن»، النص الكامل لكلمة الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب بعد أداء القسم الدستوري. الرابط:

<http://www.amude.net/Nivisar_Munteada_deep.php?newsLanguage=Munteada&newsId=6181>

32 جاءت الصحافة أيضاً على ذكر هذه النقاشات. أنظر مثلاً:

»After decades as nonpersons, Syrian Kurds may soon be recognized«, *New York Times*, April 28, 2005; »Syria's stateless Kurds hope for new rights«, *Reuters*, May 13, 2005; »Al-Assad meets Kurdish tribe reps; Syrian nationality offered to 100,000 Kurds?«, *ArabicNews*, May 16, 2005; »Kurdish unrest over citizenship promise«, *AKI*, May 17, 2005.

33 انظر «After decades as nonpersons, Syrian Kurds may soon be recognized», *New York Times*, April 28, 2005 كما أكدت مصادرنا إجراء استطلاعات فعلية بهذا الشأن، لكن مداها ظل مجهولاً. وحسب مصدر آخر، فقد طالبت الحكومة بجميع سجلات الأجانب في بداية 2005.

34 رئيس مجلس الوزراء ناجي العطري: «ليس هناك أزمة للأكراد وإحصاء 1962 يسمح بمنح 90 ألف كردي الجنسية فقط و مجموعة من الأحزاب الكردية مدفوعة من الخارج»، الرابط: <http://www.amude.net/Hevpeyvin_Munteada_deep.php?newsLanguage=Munteada&newsId=3235>

35 من غير الواضح تماماً من هي المجموعة التي يعنيها الرئيس.

36 انظر «أى طرح بعد حل موضوع الاحصاء يعتبر محاولة لهز استقرار الوطن»، النص الكامل لكلمة الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب بعد أداء القسم الدستوري. الرابط:

<http://www.amude.net/Nivisar_Munteada_deep.php?newsLanguage=Munteada&newsId=6181>

37 وبين نفس المعنى جاءت أقوال رئيس الوزراء ناجي العطري التي أدلّي بها لصحيفة «الأبناء الكويتية» الكويتية بتاريخ 20 تموز (يوليو) 2005، حيث قال: «أما الأكراد الباقون [المقصود بهم الأكراد المكتومين] الذين قدموا من تركيا والعراق، س تعالج مشكلتهم كما تعالج في كل دول العالم أوضاع الوافدين إليها. هؤلاء ليسوا سوريين بل جاؤوا من دول الجوار ودخلوا سوريا. هنا اللعب صار بين مجموعة الأحزاب في إثارة مجموعة من القلاقل كما حدث في شمال سوريا» [المقصود هنا أحداث آذار (مارس) 2004]

38 بشار الأسد: «المشكلة الكردية هي مشكلة تقنية لها علاقة بالإحصاء وهي ليست مشكلة سياسية» تاريخ 28 كانون الأول (ديسمبر) 2005

الرابط: <http://www.amude.net/Hevpeyvin_Munteada_deep.php?newsLanguage=Munteada&newsId=4210>

39 لقاء مع البطريرك في 13 نيسان (أبريل) 2008 في الحسكة.

المصادر

باروت، جمال، آب (أغسطس) 2009، «كيف نشأت مشكلة أجانب تركيا في سوريا؟» مجلة لوموند دبلوماتيك، الإصدار العربي، على الرابط: <<http://kassioun.org/index.php?mode=article&id=3394>>.

Human Rights Association in Syria (HRAS), November 2003: *The effect of denial of nationality on Syrian Kurds*. Damaskus. Eingesehen auf <<http://hras-sy.org/english/reports.htm>>.

Human Rights Watch (Hrsg.), Oktober 1996: *Syria. The silenced Kurds*. Eingesehen auf <<http://www.hrw.org/en/reports/1996/10/01/syria-silenced-kurds>>.

McDowall, David 1996: *A modern history of the Kurds*. London: I. B. Tauris.

McDowall, David 1998: *The Kurds of Syria*. London: Kurdish Human Rights Project.

Montgomery, Harriet 2005: *The Kurds of Syria. An existence denied*. Berlin: Europäisches Zentrum für Kurdische Studien.

Perthes, Volker 1990: *Staat und Gesellschaft in Syrien 1970–1989*. Hamburg: Deutsches Orient-Institut.

Savelsberg, Eva & Siamend Hajo 2004: *Situation staatenloser Kurden in Syrien 1970–1989*. Eingesehen auf <http://www.fluechtlingsrat-nrw.de/1868>.